

ربحية السهم 8.1 فلوس وزيادة الأصول بنسبة 5 في المئة

الخصيري: «بيتك» حقق 23 مليون دينار صافي أرباح في الربع الأول

حيث يعبر عن سياسة ثابتة تعتبر دعم الاقتصاد الوطني ومساندة الشركات الكويتية أولوية، مشيراً إلى أن «بيتك» ينظم كذلك العديد من المهرجانات التسويقية والحملات الترويجية بالتعاون مع الموردين من التجار والشركات الكبرى، وتستهدف تحريك عجلة السوق وتلبية مطالب العملاء وتقديم التسهيلات المناسبة.

وقال الخصيري إن التوسع الخارجي نشاط مستمر لن يتوقف، وقد استطاع «بيتك» بناء ركائز قوية في أسواق متميزة، وتنمى الخطط نحو تحقيق المستهدف خلال الفترة المقبلة حتى تصل مساهمة بنوك «بيتك» الخارجية بحصة تصل إلى 50 في المئة من الأرباح، وقد شهدت هذه البنوك تطورات إيجابية عديدة، حيث حصل «بيتك» تركيا» على رخصة تشغيل بنك إسلامي في ألمانيا، كما زادت أرباحه السنوية بحوالي مليار ليرة تركية، كما تواصل «بيتك» ماليزيا» توسعه بافتتاح فروع جديدة وتقديم خدمات ومنتجات منافسة حيث تمثل ماليزيا سوقاً واعدة ومهمة من خلال أيضا الدول المحيطة بها والصين، ويعتبر «بيتك» البحرين» أحد دعائم العمل في السوق الخليجي وبعض دول الشرق الأوسط، وقد نجح في ترتيب عدة صفقات كبرى وقاد مؤخراً دمج ثلاثة بنوك إسلامية كبرى في البحرين كما أن استثماراته العقارية تحقق معدلات أداء جيدة وتساهم بشكل كبير في تعزيز ريادة المصرف ودوره الاقتصادي والتنموي في البحرين.

23 في المئة زيادة في إجمالي الإيرادات و16 في المئة زيادة في ربحية السهم

بيتك على العديد من الجوائز القيمة من جهات وهيئات مالية متخصصة خلال الفترة الماضية، كان من أبرزها جائزة أفضل بنك إسلامي في الكويت من مجموعة يورو منى العالمية ومجموعة إسلاميك فايننس IFN، بما يؤكد الدور الريادي ل «بيتك» في الكويت وحول العالم، كما فاز «بيتك» بأحدى أهم وأرفع الجوائز في مجال التدريب وتنمية العنصر الوطني من جهاز دعم العمالة وإعادة الهيكلة، وتم منحه جائزة «أعلى تدريب للعالم الوطنية» تقديراً لمبادراته ومساهماته الإيجابية في هذا الجانب مساندة لجهود الحكومة وحرصاً على الارتقاء بدور الشباب الكويتي وصلح خبراته.

وأكد على دور «بيتك» في دعم الاقتصاد الوطني والذي يتخذ إشكالا عديدة أبرزها توفير التمويل اللازم للعديد من الشركات وفق الضوابط والقواعد الائتمانية، وأن هذا الدور المهم والاستراتيجي ل«بيتك» مستمر ولم يتوقف



بيت التمويل الكويتي



محمد الخصيري

زيادة
الودائع بنسبة
6 في المئة
إلى 9.713
مليارات دينار

القطاعات، بحيث يتحقق مفهوم «بيتك» القائم على تقديم خدمات متكاملة ومتطورة بمفاهيم الدقة والأمان والسرعة، مشيراً إلى أن النتائج المحققة تتجسم مع الخطط الموضوعة والتطورات والمستجدات في الأسواق محلياً وعالمياً، وتؤكد كذلك سلامة أداء «بيتك» ومئاته وضعه المالي حيث زادت الإيرادات بنسبة 23 في المئة وكذلك فقد ارتفعت ربحية السهم 16 في المئة وزادت الأصول والودائع وحقوق المساهمين بنسب تتراوح بين 5 إلى 6 في المئة.

وتسود الخصيري إلى أن اجتماع الجمعية العامة غير العادية المقرر عقده في الرابع والعشرين من الشهر الجاري من المتوقع أن يوافق على زيادة رأسمال بيتك بنسبة 20 في المئة ليرتفع رأس المال من 290 مليون دينار إلى 383 مليون دينار غير اكتتاب المساهمين في أسهم مقداره 638.9 مليون سهم بقيمة اسمية قدرها 100 فلس وعلاوة إصدارها قدرها 400 فلس للسهم الواحد.

قال رئيس مجلس الإدارة في بيت التمويل الكويتي «بيتك» محمد علي الخصيري إن بيتك حقق - بفضل الله وتوفيقه - أرباحاً إجمالية للربع الأول من العام الحالي قدرها 66.350 مليون دينار، بلغت حصة المساهمين فيها 23 مليون دينار بنسبة زيادة 15 في المئة عن نفس الفترة من العام السابق.

وبلغت ربحية السهم للربع الأول من العام الحالي 8.1 فلوس بنسبة زيادة 16 في المئة عن نفس الفترة من الماضي. وقد بلغ إجمالي الإيرادات 224.5 مليون دينار بنسبة زيادة 23 في المئة عن العام السابق.

وارتفع حجم الأصول إلى 14.932 مليار دينار، بزيادة قدرها 751 مليون دينار وبنسبة زيادة 5 في المئة عن نفس الفترة من العام السابق، وارتفع حجم الودائع إلى 9.713 مليارات دينار، بزيادة قدرها 530 مليون دينار، وبنسبة زيادة 6 في المئة عن نفس الفترة من العام السابق.

كما ارتفعت حقوق المساهمين إلى 1.351 مليار دينار، بزيادة قدرها 78.3 مليون دينار وبنسبة زيادة 6 في المئة عن نفس الفترة من العام السابق.

وشهد الخصيري في تصريح صحفي على استمرار جهود «بيتك» لتعزيز المركز المالي والحفاظ على معدل النمو المستقر والأداء المتوازن لكافة الأنشطة والأعمال، ومواصلة اتباع سياسة متحفظة تستهدف تعزيز التخصصات الاحترازية، منوهاً بأن العمل متواصل لتكون الإنجازات شاملة كل

أسواق دول التعاون .. عمق إستراتيجي للكويت

خلال «بيت التمويل السعودي الكويتي» يمثل تطوراً مهماً في انتشاره الخليجي من خلال العمل في أحد أكبر وأهم الأسواق الخليجية وأكثرها نمواً.

من الغرض الاستثمارية في بعض دول مجلس التعاون في ضوء التطورات الاقتصادية الجيدة لهذه الدول، كما يعتبر أن مباشرته للعمل في السوق السعودي من

جهد الخصيري تأكيد «بيتك» على أهمية أسواق دول مجلس التعاون الخليجي حيث تمثل العمق الاستراتيجي للكويت اقتصاديا واجتماعيا، ويدرس «بيتك» عدداً

في مناطق مختلفة، بالإضافة إلى التميز في طرح منتجات وخدمات منافسة، وقد تم طرح منتجات وخدمات لشرائح العملاء المختلفة مثل السيدات والأطفال والشباب، وتم تنظيم 5 حملات تسويقية وترويجية في مجالات مختلفة، مع التركيز على تعزيز دور التقنية في الخدمة حيث تم طرح خدمة فتح الودائع الاستثمارية من خلال أجهزة السحب الآلي، بحيث أصبحت ودائع «بيتك» يمكن فتحها من خلال 3 طرق سهلة

ل«بيتك» في المجال العقاري على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، معرباً عن ثقته في أن تنهض الشركة بأحد أهم الأدوار إحدى ثمار تطبيق الإستراتيجية الاستثمارية الجديدة التي تعد جزءاً من خطة التطوير والهيكلة المعمدة في الجانب الاستثماري، وتقضي بتجميع الأنشطة النوعية المتشابهة في شركات مستقلة تحت مظلة المجموعة «بيتك»، مشيراً إلى أن الشركة الجديدة ستكون الذراع الاستثماري الرئيسي

وأشار إلى أنه من أهم الخطوات التي اتخذت في الفترة الماضية، تكوين شركة بيت التمويل الكويتي العقارية، وهي إحدى ثمار تطبيق الإستراتيجية الاستثمارية الجديدة التي تعد جزءاً من خطة التطوير والهيكلة المعمدة في الجانب الاستثماري، وتقضي بتجميع الأنشطة النوعية المتشابهة في شركات مستقلة تحت مظلة المجموعة «بيتك»، مشيراً إلى أن الشركة الجديدة ستكون الذراع الاستثماري الرئيسي

وأشار إلى أنه من أهم الخطوات التي اتخذت في الفترة الماضية، تكوين شركة بيت التمويل الكويتي العقارية، وهي إحدى ثمار تطبيق الإستراتيجية الاستثمارية الجديدة التي تعد جزءاً من خطة التطوير والهيكلة المعمدة في الجانب الاستثماري، وتقضي بتجميع الأنشطة النوعية المتشابهة في شركات مستقلة تحت مظلة المجموعة «بيتك»، مشيراً إلى أن الشركة الجديدة ستكون الذراع الاستثماري الرئيسي

النجار: الحكومة المصرية تدرس تمويل خط سكة حديد بكلفة 4.5 مليارات جنيه بالصكوك

تدرس تمويل مشروعات أخرى بالصكوك منها مشروع لاستخراج المعادن من الرمال السوداء وإنشاء صوامع غلال.

وقال «ندرس مشروعا لاستخراج المعادن من الرمال السوداء الموجودة بكثافة في «محافظة» كفر الشيخ بكثافة 3.4 مليارات جنيه» مشيراً إلى إمكانية استخراج مواد مثل البورانيوم من هذه الرمال التي يتم تصديرها حالياً في صورة مادة خام.

ووفقاً لنجار ستكون أولوية إصدار الصكوك الحكومية للمشروعات ذات البعد الاجتماعي كمشروع إنشاء صوامع غلال بكثافة أربعة مليارات جنيه تحتاجها مصر أكبر مستورد قمح في العالم لرفع كفاءة تخزين الحبوب.

وأبلغ مستشار الوزير رويترز مطلع هذا الشهر أن لمانية بنوك أجنبية منها اتش.إس.بي.سي ودويتشه وبانكوي الإسلامي وكريدي أجريكول وسيتي تقدمت بعروض لتسويق أول صكوك حكومية مصرية متوقعة في يونيو.



أحمد النجار

«رويترز» - قال مستشار لوزير المالية المصري امس إن الحكومة تدرس إصدار سندات إسلامية «صكوك» لتمويل إنشاء خط سكة حديد يربط مدنا صناعية حول القاهرة بتكلفة 4.5 مليارات جنيه «650 مليون دولار».

وقال أحمد النجار مستشار وزير المالية التمويل الإسلامي في اتصال مع رويترز إن الوزارة تلقت دراسة جدوى من وزارة النقل لإنشاء خط سكة حديد بقيمة 4.5 مليارات جنيه يتم تمويله بصكوك سيادية.

ونذكر أن المشروع سيربط أربع مناطق صناعية في العبور وبدر وبليس والعاشم من رمضان ويشمل خطاً عادياً لنقل الركاب قد يتم تشغيله خارج ساعات الذروة لنقل البضائع لزيادة مردوده الاقتصادي.

ويتناقش مجلس الشورى حالياً مشروع قانون ينظم إصدارات الصكوك الحكومية وصكوك القطاع الخاص لأول مرة في مصر.

وتحتاج مصر للصكوك

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تتوقع نمو الاقتصاد الياباني

«كونا» - توقعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن يشهد الاقتصاد الياباني نمواً بنسبة 1.5 في المئة خلال العام الحالي عام 2014 المقبل أثر تجدد الثقة بالقطاع الخاص وارتفاع استهلاك الأسر.

وأشارت المنظمة ومقرها باريس خلال تقرير لها اليوم بالسياسات الحالية لرئيس الوزراء الياباني شينزو آبي التي تتضمن «اتباع سياسة نقدية جريئة بصاحبها اتباع نهج مالي مرن واستراتيجية نمو» مضيفة أنه «كان لهذا الأمر تأثير بعد سنوات من السياسات الانكماشية».

وفي ذات الوقت حذرت من أنه يتعين على طوكيو معالجة مستويات ديونها المرتفعة لتحقيق الاستقرار في التوقعات الاقتصادية.

وسلط التقرير الضوء على الإمكانيات القوية للنمو الاقتصادي والتي ستكون مصحوبة بالصادرات الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الاستثمار في الأعمال التجارية والمعالجة وفقاً لـ «إلى أنه لا يزال يتعين على اليابان معالجة المستويات المرتفعة لديونها الحكومية وغيرها من التحديات التي تواجهها والتي من ضمنها مشكلة ارتفاع نسبة الشيخوخة بين سكانها.

يذكر أن مستوى الدين العام الإجمالي لليابان بلغ 220 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2012 وهو ما يعد أعلى مستوى على الإطلاق تسجله منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تضم 34 من الدول الأكثر تصنيعاً في العالم.

وتعاني طوكيو من عجز في الميزانية يقدر بعشرة في المئة من ناتجها المحلي الإجمالي وهي نسبة تعد أعلى بكثير من نظيراتها في مجموعة الدول المتقدمة. وفي السياق ذاته ذكرت المنظمة أن الاستدامة المالية العامة تعد «مصدر قلق كبير» بالنسبة لها مبيئة أن اليابان التزمت في هذا المجال بتغيير اتجاهها بالإضافة إلى عزمها تقديم خطة مالية متوسطة الأجل يؤمل من خلالها تحسين وضعها.

وفي النهاية أوصت المنظمة اليابان باستخدام الإصلاح التنظيمي للمساعدة في دفع عجلة النمو وجعل قطاع الزراعة أكثر قدرة على المنافسة وأن يتم توجيه السوق بشكل أكبر بالإضافة إلى إعادة هيكلة قطاع الطاقة لديها والتحرك نحو «النمو الأخضر» للحصول على الطاقة.

المؤسسة التعليمية رؤية مشتركة تهدف إلى مساعدة الطلاب الجامعيين على خوض تجارب مهنية وتعليمية حقيقية، وتقديم فرص تدريبية ووظيفية جديدة تعزز من قدراتهم.

وقد ساهم المعرض في فتح المجال لشركة العقارات المتحدة للقاء الطلبة والتحدث معهم والتعرف على كتب على احتياجاتهم الوظيفية، كما تسنى للطلاب التفاعل مباشرة مع ممثلي الشركة للحصول على النصيحة والتوجيه التي قد يحتاجونها في مستقبل حياتهم المهنية.



رثمة المطر

وتعد رعاية شركة العقارات المتحدة لطلاب الجامعة الأمريكية للفرص الوظيفية و مشاركتها فيه ضمن استراتيجيتها المسؤولة الاجتماعية التي تتبناها الشركة. كما أن تلك الرعاية تؤكد التزام الشركة وحرصها على توفير فرص للتطوير المهني والتعليمي من خلال منح الطلبة المعلومات التي يحتاجون إليها لتنمية مهاراتهم واكتساب الخبرة العملية في إحدى أبرز شركات التطوير العقاري.

خبراتهم ويعززها في مجالات اختصاصاتهم المهنية بفضل دمجهم في وطلائف متنوعة وأسواق متباينة التي تتواجد فيها مشاريع العقارات المتحدة.

واختتمت المطر تصريحها بالقول : «تفخر شركة العقارات المتحدة أن تكون راعٍ فاضلي لمعرض الفرص الوظيفية الذي نظّمته الجامعة الأمريكية في الكويت، خصوصاً أنه يجعنا مع هذه

أعلنت شركة العقارات المتحدة، أبرز شركات التطوير العقاري في منطقة الشرق الأوسط، عن رعايتها للفرص الوظيفية في دورته التاسعة الذي نظّمته الجامعة الأمريكية في الكويت أمس الثلاثاء الموافق 23 أبريل 2013 بمشاركة 25 شركة رائدة. وقد عززت شركة العقارات المتحدة مشاركتها بالمعرض من خلال توفيرها للفرص الوظيفية والتدريبية للطلبة.

وبهذه المناسبة، قالت رئيسة المطر نائب الرئيس التنفيذي في شركة العقارات المتحدة: «إننا في شركة العقارات المتحدة نترك قيمة التدريبين الذين يتمتعون بمواهب إبداعية متميزة وينطلقون بشغف في التعلم، وحرصاً على احتضانهم إيماناً بملكاتهم الإبداعية وقادتهم في عملهم، كما نحرص على تطوير طاقاتهم والاستثمار لتنمية مهاراتهم على الصعيدين الشخصي والمهني».

وأضافت «إن منح الشباب فرصة للتدريب في أقسام شركة العقارات المتحدة يثري من

سوقها حقق قفزات بأكثر من ثلاثة أضعاف

خبر يتوقع استمرار نمو إصدارات الصكوك في الأسواق الناشئة خلال الفترة المقبلة

نمت الإصدارات من الكيانات شبه السيادية بنسبة 110.9 في المئة على أساس ربع سنوي نظراً لإصدار الشركة السعودية للكهرباء لصكوك بمبلغ 2 مليار دولار وأيضاً نظراً لإصدار طيران الإمارات وهيئة كهرباء ومياه دبي لصكوك بمبلغ مليار دولار. وكان هناك إصدارات بارزة للصكوك خلال الربع الأول من 2013، من بينها أول إصدار تقوم به موريشيوس من قبل جولدن أسيتس إنترناشيونال فينانش.

وبلغت إصدارات الصكوك العالمية القائمة «التي لا تزال متداولة في السوق وكان قد تم طرحها من قبل» 235.4 مليار دولار كما في نهاية الربع الأول من 2013، مرتفعة بنسبة 2.6 في المئة من مبلغ 229.3 مليار المسجلة في نهاية 2012 ومرتفعة بنسبة 16.7 في المئة على أساس سنوي.

ونما سوق الصكوك الثانوية بنسبة 28.9 في المئة في عام 2012 على خلفية كون الجزء الأكبر من الصكوك طويلة المدى وذلك نظراً لزيادة وتيرة تقديم برامج للصكوك بدلاً من الإصدار على دفعة واحدة. وعلى الرغم من ذلك، بعد مبلغ الصكوك التي تستحق خلال عام 2013 كبيراً، وعليه فإن النمو سيكون معتدلاً مع نهاية السنة.

وكما في نهاية الربع الأول من 2013، هناك إصدارات صكوك بمبلغ 26.7 مليار دولار تستحق خلال بقية السنة «2013»، والتي يتوقع أن تجمع مبلغ 55 مليار دولار بنهاية السنة، وهناك أيضاً صكوك بمبلغ 32.4 مليار دولار تستحق في عام 2014

وأشار التقرير إلى أن سوق الصكوك العالمية واصلت اظهار قوة زخم النمو في عام 2013 بعد أن شهدت عاماً وفيراً في 2012 ارتفعت فيه الإصدارات بنسبة 54.2 في المئة على أساس سنوي.

وأضاف: في نهاية الربع الأول من 2013، بلغ إجمالي حجم إصدارات الصكوك 34.2 مليار دولار والتي تمثل انخفاضاً بنسبة 15.8 في المئة على أساس سنوي. ويرجع هذا الانخفاض بصورة أساسية إلى الرقم القياسي الذي سجلته إصدارات الصكوك في يناير 2012. وارتفعت الإصدارات على أساس ربع سنوي بنسبة 21.5 في المئة مقارنة بالربع الأخير من العام الماضي، في حين جاء معدل الإصدارات الشهري للثلاثة أشهر أعلى بنسبة 4.2 في المئة من المعدل الشهري للإصدارات في 2012.

وبحسب نوع الجهات المصدرة خلال الربع الأول من 2013، استمرت الهيئات السيادية في السيطرة على إصدارات الصكوك بنسبة 61.9 في المئة من إجمالي الإصدارات، منخفضة 5 في المئة تقريباً عن النسبة المسجلة في الربع السابق، بينما أصدرت الشركات ما نسبته 23.2 في المئة من حصة السوق الأولية، أيضاً بانخفاض 2 في المئة عن النسبة المسجلة خلال الربع الرابع من 2012.

كما زادت حصة الكيانات شبه السيادية أو ذات الصلة بالحكومة من 8.6 في المئة من السوق الأولية والمسجلة في الربع الأخير من 2012 لتسجل 14.9 في المئة خلال الربع الأول من 2013. وقد

وأشار التقرير إلى أن سوق الصكوك العالمية واصلت اظهار قوة زخم النمو في عام 2013 بعد أن شهدت عاماً وفيراً في 2012 ارتفعت فيه الإصدارات بنسبة 54.2 في المئة على أساس سنوي.

وأضاف: في نهاية الربع الأول من 2013، بلغ إجمالي حجم إصدارات الصكوك 34.2 مليار دولار والتي تمثل انخفاضاً بنسبة 15.8 في المئة على أساس سنوي. ويرجع هذا الانخفاض بصورة أساسية إلى الرقم القياسي الذي سجلته إصدارات الصكوك في يناير 2012. وارتفعت الإصدارات على أساس ربع سنوي بنسبة 21.5 في المئة مقارنة بالربع الأخير من العام الماضي، في حين جاء معدل الإصدارات الشهري للثلاثة أشهر أعلى بنسبة 4.2 في المئة من المعدل الشهري للإصدارات في 2012.

وبحسب نوع الجهات المصدرة خلال الربع الأول من 2013، استمرت الهيئات السيادية في السيطرة على إصدارات الصكوك بنسبة 61.9 في المئة من إجمالي الإصدارات، منخفضة 5 في المئة تقريباً عن النسبة المسجلة في الربع السابق، بينما أصدرت الشركات ما نسبته 23.2 في المئة من حصة السوق الأولية، أيضاً بانخفاض 2 في المئة عن النسبة المسجلة خلال الربع الرابع من 2012.

كما زادت حصة الكيانات شبه السيادية أو ذات الصلة بالحكومة من 8.6 في المئة من السوق الأولية والمسجلة في الربع الأخير من 2012 لتسجل 14.9 في المئة خلال الربع الأول من 2013. وقد

فالصكوك خرجت أخيراً من الحيز الضيق لتصبح أداة تمويلية في السوق وتدخل حقبة جديدة كبديل عالمي للسندات التقليدية. - تواجه سوق الصكوك تحديات قد تبطل، وتيرة نموها فلازلاً هناك تطوير مطلوب في مجالات كصعق الصكوك و حقوق المستثمرين ودرج الشفافية والسهولة بالسوق الثانوية نتيجة نقص عدد صناعات السوق العاملين بسوق الصكوك عالمياً وعدم وجود بنك إسلامي كبير «ميجا بنك».

أوضح أنه لتطوير سوق رأس المال الإسلامي وإثراء روافده ومواردها، فهناك حاجة إلى الدراسات العملية حول تحديات السوق لإعطاء صورة أوضح لأوضاعها الحالية والمتوقعة منها التي إن عملية إصدار تشكيلة متنوعة من الصكوك وتداولها في السوق المالية تمثل تحدياً جوهرياً في الهيكل التمويلي لسوق المال المصري، حيث يمكن أن استيعاب المخدرات على مختلف رغبات أفرادها، والتوفير الملائم للاحتياجات التمويلية للمشروعات الخاصة و فيدون تطوير الأدوات المالية - فسيؤدي ذلك إلى انخفاض كفاءة تخصيص هذه الموارد، ويبقى بعضها مهجراً مما يخفض من معدلات التنمية والنمو المستهدف حالياً.

من ناحية أخرى، كشف تقرير صادر عن شركة «بيتك لآبحاث» أن حجم إصدار الصكوك بنهاية الربع الأول من 2013 بلغ 34.2 مليار دولار، مرتفعاً على أساس ربع سنوي بنسبة 21.5 في المئة، وذلك بعد عام وفير ارتفعت فيه الإصدارات بنسبة 54 في المئة.

فالصكوك خرجت أخيراً من الحيز الضيق لتصبح أداة تمويلية في السوق وتدخل حقبة جديدة كبديل عالمي للسندات التقليدية. - تواجه سوق الصكوك تحديات قد تبطل، وتيرة نموها فلازلاً هناك تطوير مطلوب في مجالات كصعق الصكوك و حقوق المستثمرين ودرج الشفافية والسهولة بالسوق الثانوية نتيجة نقص عدد صناعات السوق العاملين بسوق الصكوك عالمياً وعدم وجود بنك إسلامي كبير «ميجا بنك».

أوضح أنه لتطوير سوق رأس المال الإسلامي وإثراء روافده ومواردها، فهناك حاجة إلى الدراسات العملية حول تحديات السوق لإعطاء صورة أوضح لأوضاعها الحالية والمتوقعة منها التي إن عملية إصدار تشكيلة متنوعة من الصكوك وتداولها في السوق المالية تمثل تحدياً جوهرياً في الهيكل التمويلي لسوق المال المصري، حيث يمكن أن استيعاب المخدرات على مختلف رغبات أفرادها، والتوفير الملائم للاحتياجات التمويلية للمشروعات الخاصة و فيدون تطوير الأدوات المالية - فسيؤدي ذلك إلى انخفاض كفاءة تخصيص هذه الموارد، ويبقى بعضها مهجراً مما يخفض من معدلات التنمية والنمو المستهدف حالياً.

من ناحية أخرى، كشف تقرير صادر عن شركة «بيتك لآبحاث» أن حجم إصدار الصكوك بنهاية الربع الأول من 2013 بلغ 34.2 مليار دولار، مرتفعاً على أساس ربع سنوي بنسبة 21.5 في المئة، وذلك بعد عام وفير ارتفعت فيه الإصدارات بنسبة 54 في المئة.

توقع محسن عادل، نائب رئيس الجمعية المصرية لدراسات التمويل والاستثمار، استمرار نمو إصدارات الصكوك في الأسواق الناشئة كنتيجة للدور المتزايد لمبادرات التخطيط المالي الرئيسية والجهات الحكومية التي ستكون بمثابة العمود الفقري للنمو خلال السنوات.

كما توقع أن تستمر أسواق آسيا والشرق الأوسط والأسواق الناشئة في أدائها المتفوق موضحاً أنه من العوامل المشجعة للصكوك أن سوق الصكوك ابدى مرونة عالية في الشرق الأوسط رغم الأوضاع السياسية فيه ما أدى إلى قفزة باكثر من ثلاثة أضعاف على أساس سنوي لإصدارات الصكوك في منطقة الشرق الأوسط في ظل استفادة مصدري الصكوك من انخفاض تكاليف جمع الأموال بالإضافة إلى استمرار الهيئات السيادية في توفير مصادر التمويل لدعم النمو الاقتصادي فضلاً عن العمل على نهضة واعاش مشاريع القطاع الخاص كما أن المبادرات التي اتخذتها مختلف الهيئات التشريعية في تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية جزء من الجهود الرامية إلى اجتذاب الاستثمارات الأجنبية ستساهم أيضاً بإصدار الصكوك

وأضاف في تصريحات له، مباشر» أن الأسعار تباينت في سوق الصكوك عنها في أسواق السندات التقليدية، لكن عنصرى الطلب والعرض يشيران إلى أن الإصدارات ستنمو بمعدلات أعلى من ذلك بحلول 2016 متوقعاً أن تشهد سوق الصكوك نمواً كبيراً.